

انهيارها] فرصة سانحة للاحاق ضرر كبير بالمنطقة كلها» (السلام، ١٢/٣/١٩٩٢).

وشبّه المراقبون المفاوضات السورية مع الوفد الاسرائيلي «ما يشبه حديث الطرشان في تحديد مسؤولية كل طرف عن قيام حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعن تفسير كل طرف للقرار الرقم ٢٤٢» (الشعب، ٤/٣/١٩٩٢). وقال رئيس الوفد السوري، العلاف، بعد انتهاء الاسبوع الاول من مفاوضات الجولة الرابعة، «ان الجانب الاسرائيلي جاء الى هذه المباحثات بتصميم مسبق على عدم السماح بأي تقدّم... [ف] لم تصدر على امتداد المحادثات أية اشارة من الجانب الاسرائيلي على انه يقبل بمبدأ الارض في مقابل السلام... [و] نحن نعتقد انه آن الاوان لأن تتحرّك الاسرة الدولية وراعيا مؤتمر السلام لانقاذ العملية السلمية التي باتت مهددة بالخطر اذا ما استمرت على هذه الحال» (البعث، ٢٨/٢/١٩٩٢)، حيث، كما أكد في مكان آخر، «لم يعد ممكناً ان تستمر اسرائيل في عملية خداع العالم» (تشرين، دمشق، ٢٩/٢/١٩٩٢)؛ واعتبر الرئيس السوري، حافظ الاسد، في كلمته التي القاها بمناسبة توليه السلطة لولاية رابعة، «ان حكام اسرائيل، ومن زمن طويل، غسلوا ادمغة أناس كثيرين وأوهموهم ان في اسرائيل أناساً (دراويش) يبحثون عن السلام والأمن والحرية؛ أما العرب، فلا يبحثون الا عن الحرب والقتل والذبح والارهاب؛ ومن حسنات عملية السلام، أو من حسنات الاشهر الاربعة التي مرت، والمحادثات التي جرت بين العرب والاسرائيليين انها كشفت هذا الزيف... وهذا، في حد ذاته، في مصلحة العرب» (المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٩٢)؛ وأكد الاسد قائلاً: «اننا نريد السلام الذي يعيد الارض، ويعيد الحقوق، وينشر الامن في المنطقة، وأقل من ذلك هو استسلام، ولن نستطيع قوة في الدنيا ان تقرض علينا الاستسلام أبداً» (المصدر نفسه)؛ وبعد مدة، عاد رئيس الوفد السوري فخفف من حدة احتجاجه على سير المفاوضات، وصرّح بـ «انه لا يجب توقّع حل الصراع العربي - الاسرائيلي الذي دام ٤٥ عاماً في أربع جلسات أو حتى أربعة أشهر، خاصة وان اسرائيل لا تقوم بأي فعل يدل على انها تريد التوصل الى أية نتيجة» (الشعب، ٢٤/٣/١٩٩٢).

والتحكم في القرار الفلسطيني استجابة للمصالح الوطنية لشعبنا» (المصدر نفسه، ٧/٣/١٩٩٢)؛ فالفلسطينيون، كما قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «يخوضون معركة السلام وهم يعرفون انها تجرى في ظل ظروف النظام الدولي الجديد، وهي ليست لصالح العرب، ولكن الفلسطينيين شاركوا فيها لأنها تجرى في ملعبهم، ولن يترك أحد ساحته ليستبجحها الآخرون» (الشعب، ٩/٣/١٩٩٢).

وقد اقترح الفلسطينيون في ختام مفاوضات الجولة الرابعة مشروعاً للحكم الذاتي في الارض المحتلة «طالب، للمرة الاولى، بانتخابات [تجرى] قبل أيلول (سبتمبر) المقبل... في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وفي القدس الشرقية، تسفر عن برلمان يضم ١٨٠ عضواً... [و] ينص، كذلك، على ان الحكم الذاتي يجب ان يدخل حيز التنفيذ في التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ كحد أقصى» (السلام، ٥/٣/١٩٩٢)؛ وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية «بضمانات جديدة لمشاركتها في المرحلة المقبلة للمفاوضات السلمية العربية - الاسرائيلية... [حيث] طلبت ان يعلن عن وقف المستوطنات الاسرائيلية بقرار من مجلس الامن الدولي... أو بموقف اميركي أكثر صراحة من الذي اتخذ حتى اليوم باتجاه اسرائيل» (الشعب، ١٤/٣/١٩٩٢). ولا تتوقع د. عشاوي «أي تغيير في الموقف الاسرائيلي، لأنه موقف مستمر منذ بداية المفاوضات، [كما لا تتوقع] أي تطوّر بشكل درامي، أو بشكل يُغيّر جذرياً، من المسيرة» (السلام، ١٦/٤/١٩٩٢).

وبالطبع، فان عدم حصول تقدّم في المفاوضات لا يقتضي وقف المفاوضات، حسب الملك الاردني حسين، الذي أكد «ان مسار السلام في الشرق الاوسط يجب ان يتواصل، وأن بلاده تدعم كل الجهود التي قد توصل الى ايجاد حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية - الاسرائيلية التي هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط» (السلام، ٣/٣/١٩٩٢)، حيث ان مفاوضات السلام، كما اشار الملك حسين «تتطلب الكثير من الجهد والوقت» (الجزائر اليوم، ٢٢/٣/١٩٩٢)؛ اذ ان انهيار مفاوضات السلام، تعني «سيطرة اليمين والتطرف، وأن المتطرفين من الجانبين سيجدون [في